

الإمتميازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الانتاجي بالجزائر

د. زهية لموشي جامعة العربي بن مهيدى - ام البواقي -

Lemm_zahia@yahoo.fr

ملخص :

لقد أولت الجزائر فى الآونة الأخيرة إهتماما كبيرا باستراتيجية تنوع القاعدة الانتاجية للإقتصاد الوطنى خارج قطاع المحروقات ، و ذلك من خلال تبنى مخططات تنمية إقتصادية شاملة تعمل من خلالها على تدعيم وتشجيع مختلف القطاعات الانتاجية و الاستثمارية و كما أنها ركزت على سياسة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك للتخلص من التبعية النفطية للأسواق العالمية خاصة وأن ما يفوق 95 % من صادراتها يعتمد على البترول. وقد شملت هذه الاستراتيجيات بعض التسهيلات والإمتميازات الجبائية التى تمنح للمؤسسات من أجل التوسع و التطور فى نشاطها من جهة و لتشجيع المستثمرين المحليين و الأجانب للبدء باستثمارات منتجة وذات أهمية إقتصادية وإجتماعية من جهة أخرى، خاصة فى ظل الظروف الحالية التى تتسم فيها البيئة الإقتصادية المحلية والدولية بالتغيرات المتسارعة والمستمرة التى قد تؤثر سلبا على مصادر دخلنا وإيراداتنا المالية الوطنية، وهذا ما يوجب ضرورة وجود تشريع جبائى يؤثر على سير عمل هذه المؤسسات فى مختلف المجالات الانتاجية، و يمكنها من الاستفادة من الامتميازات الجبائية التى تساعد على تخفيف العبء الضريبى و تمكنها من إستحداث طاقات إنتاجية معتبرة و ترفع من مستوى آدائها و كفاءتها للوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة للوطن، و ذلك لأن أغلب المشكلات بالدول النامية هي مشكلات بنوية فى الأساس متعلقة بتخلف القطاعات الانتاجية الرئيسية، رغم إمكاناتها و مواردها الضخمة و التى يجب تحفيزها بمختلف الأساليب .

الكلمات المفتاحية : الإمتميازات الجبائية، التنوع الانتاجى، القاعدة الانتاجية، النظام الجبائى، الإستثمار، ترقية الصادرات، القطاعات المنتجة

Abstract:

Algeria has recently paid great attention to the strategy of diversifying the productive base of the national economy outside the hydrocarbons sector through the adoption of comprehensive economic development plans through which it supports and promotes various productive and investment sectors. It also focuses on export promotion policy outside the hydrocarbons sector And to eliminate the dependence of oil to the global markets, especially that more than 95% of their exports depends on oil, and these strategies included some of the facilities and tax advantages granted to enterprises to expand and develop their activity on the one hand and to encourage the investor And especially the current circumstances in which the local and international economic environment is characterized by rapid and continuous changes that may negatively affect our sources of income and our national financial revenues. Which necessitates the existence of penal legislation

that affects the functioning of these institutions in various productive fields, and enables them to benefit from tax concessions that help them to reduce the tax burden and enable them to develop significant productive capacities and raise the level of their efficiency and efficiency to achieve development A comprehensive and sustainable Tsadah for the homeland, and because most of the problems in developing countries are structural problems essentially related to the failure of the main productive sectors, despite its potential and vast resources, which must be motivated by various methods.

Keywords: tax advantages, productive diversification, production base, taxation system, investment, export promotion, productive sectors

مقدمة :

شكلت السياسة الجبائية خلال فترة طويلة من الزمن العنصر الأساسي في الأعمال والدراسات العلمية المالية ، حيث ترتبط بالإقتصاد والتنظيم الاجتماعي وكذلك بطبيعة الخدمات المنتظرة من جانب الدولة، وتساهم هذه الأخيرة في تفعيل الإطارات والقوانين الضريبية لتحقيق بعض الأهداف من خلال تبني جملة من الامتيازات التي تؤدي إلى توجيه الإقتصاد و تحقيق تنمية إقتصادية فعلية. بالإضافة إلى أنها تساعد على خلق التوازن وتحقيق التنوع الإقتصادي، وقد أخذ موضوع التنوع الإقتصادي أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول النامية ذات الإقتصاديات الأحادية والتي تعتمد بصورة كبيرة على مورد واحد ناضب آلا وهو النفط، حيث أصبحت هذه الدول والتي من بينها الجزائر تركز على عمليات تنوع القاعدة الإنتاجية وتسعى دائما إلى تحسين فعالية قطاع الصناعة والزراعة والتجارة والعمل على جذب الاستثمارات سواءا كانت وطنية أو أجنبية وهنا يكمن دور تدخل الدولة بتشجيع هذه الاستراتيجيات من خلال التحفيزات والإعفاءات الضريبية وكذا تنوعها في منح الامتيازات الأخرى . وفي خضم ذلك تسعى الجزائر إلى بناء إقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط، لذلك عملت على تشجيع القطاع الخاص وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الأجنبية من جهة ومحاولة الوصول إلى تنمية إقتصادية متوازنة من جهة أخرى، وعادة ما تستفيد المشاريع الاستثمارية و المهيكلة بالجزائر من إمتيازات عدلت وفق قوانين المالية والقانون التكميلي وذلك نظرا للتحويلات الكبرى التي عرفتها خاصة خلال الفترة 2010 – 2018 ، منها فترة الوفرة المالية بين سنتي 2010 – 2014 والتي كانت تمثل فرصة ذهبية للولوج إلى مجال التنوع الإنتاجي و الإقتصادي في مختلف القطاعات خاصة مع إرتفاع أسعار النفط لتصل إلى أعلى مستوياتها وذلك قبل تماويها لتصل أدنى مستوياتها ابتداء من جوان 2014 مما تسبب في تراجع مستوى الناتج المحلي الإجمالي و تباطؤ في معدلات النمو الإقتصادي وبالتالي رسم الحدود لنفاقها المالية و التحكم أكثر في واردتها والبحث عن مصادر أخرى للدخل الوطني ، و من أجل ذلك فقد إستمرت في تحسين و تعديل قوانين المالية وصولا إلى النظام الجبائي لسنتي 2017 و 2018 والذي تناول تعديلات عن القوانين السابقة و دعم كل المجالات المنتجة للمساهمة في تنوع الإنتاج الوطني . و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذه الورقة البحثية .

الإشكالية الرئيسية : تتمحور الإشكالية الرئيسية للبحث حول :

ما هو دور الامتيازات الجبائية في إستراتيجية التنويع الانتاجي بالجزائر ؟
 الأسئلة الفرعية : و لقد قادتنا الإشكالية الرئيسية للبحث إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تم صياغتها على النحو التالي :

- 1- ما المقصود بالامتيازات الجبائية و ماهي خصائصها و العوامل المؤثرة عليها ؟
- 2- فيما تكمن اشكال الامتيازات الجبائية ؟ و ما هي أهدافها ؟
- 3- ما المقصود باستراتيجية التنويع الانتاجي ؟ كيف يمكن إنجاحه ؟
- 4- ما هي الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر؟ و ما هو أثرها على استراتيجية التنويع الانتاجي الوطني ؟

فرضيات البحث : للإجابة على الأسئلة السابقة تم صياغة مجموعة من الفرضيات تمثلت أساسا في :

- 1- الإمتيازات الجبائية هي عبارة عن دعم مالي غير مباشر يستخدم لاستحداث الطاقات الانتاجية في المؤسسات الاقتصادية
- 2- تختلف أشكال و أنواع الامتيازات الجبائية باختلاف القطاعات والفئات والمناطق التي تحظى بتطبيق هذه الامتيازات، والتي تعتبر من بين التدابير الرئيسية التي تتخذها الدولة لترقية الانتاج الوطني و رفع مستوى أدائه وتنويعه .
- 3- تساعد عملية التنويع الانتاجي على خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد ، كما تساهم في فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة وأعلى قادرة على توفير فرص عمل أكثر ورفع معدلات النمو في الأجل الطويل .
- 4- تسعى الجزائر دائما للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي والتوجه إلى تنويع إقتصادها من خلال تشجيع القطاع الخاص والقطاعات الاستثمارية المنتجة لتحقيق الأهداف التنموية و قد إعتمدت في ذلك على إصلاحات وتعديلات هامة في نظامها الجبائي مركزة بذلك على سياسة تقديم الدعم الجبائي والإعفاءات و التخفيضات الضريبية بهدف ترقية إنتاجها وبناء إقتصاد مستدام .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث من خلال أهمية الجبائية كسلاح ذو حدين حيث تمثل إيراد بالنسبة للدولة من جهة وأداة لتشجيع التنويع الاقتصادي من جهة أخرى ، فالتنويع الإنتاجي عادة ما يكون له علاقة وطيدة بالقطاعات الاقتصادية الحيوية ويكمن دور الامتيازات الجبائية هنا في عملية تشجيع المشاريع الاستثمارية في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والسياحة و كذا تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و هذا أهم ما تسعى إليه الجزائر في الوقت الراهن .

أهداف البحث :

- التعرف على مختلف البرامج و الآليات الجبائية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .
- التعرف على دور الإمتيازات الجبائية كوسيلة لتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار في القطاعات والأنشطة التي تساعد على رفع مستوى التنمية الاقتصادية و تنوع مصادر الدخل .
- التعرف على الدور الفعال الذي تلعبه الامتيازات الجبائية في عملية تنويع الانتاج الوطني .
- تسليط الضوء على واقع النظام الجبائي في الجزائر في الفترة الراهنة وأثره على التنويع الانتاجي ومدى مساهمته في ترقية الصادرات وتوفير مناصب الشغل

منهج البحث : وفقا لمتطلبات البحث استخدمنا المنهج الوصفي و ذلك من خلال التطرق لوصف الظاهرة محل الدراسة و الإلمام بمختلف المفاهيم و التعاريف الخاصة بالامتيازات الجبائية و كذا التعرف على أهم خصائصها و أهدافها و العوامل المؤثرة فيها و علاقتها بالتنويع الاقتصادي و ما مدى مساهمتها في تحقيقه و توسيعه ، بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة إنطلاقا من التقارير و الإحصائيات الخاصة بمثبات متخصصة .

هيكل البحث : إنطلاقا من الطرح السابق تم تقسيم البحث إلى :

- 1- ماهية الإمتيازات الجبائية ؛
- 2- أشكال الإمتيازات الجبائية و أهدافها ؛
- 3- التنويع الانتاجي و عوامل إنجاحه ؛
- 4- نظام الإمتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر ؛
- 5- أثر الإمتيازات الجبائية على إستراتيجية تنويع الانتاج الوطني بالجزائر .

أولا : ماهية الامتيازات الجبائية :

تمثل الامتيازات الجبائية العنصر المهم والمؤثر في النشاط الاقتصادي حيث تعد من أهم الوسائل التي تحاول الدولة من خلالها دعم التنمية الاقتصادية و تشجيع المؤسسات على تحقيق أهدافها

- 1-تعريف الامتيازات الجبائية: تعرف الامتيازات الجبائية على أنهما: " تلك التسهيلات والرخص والضمانات المقدمة في شكل إجراءات ذات الطابع التحفيزي والذي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعدان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطاتهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة " ¹.

¹ ناصر مراد ، الاصلاح الضريبي في الجزائر و آثاره على المؤسسة و التحرير الضريبي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1996، ص 177.

كما تعرف أيضا على أنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخطط لها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية و المحتملة لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية سياسية مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع ".²

و يعرفها بعض المتخصصين على أنها: "مجموعة من الإجراءات و التدابير ذات الطابع الضريبي التي تمنحها الدولة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من أجل تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار داخل الوطن من جهة و لتشجيع الاستثمار في

بعض القطاعات و المناطق التي تسعى الدولة جاهدة لتنميتها من جهة أخرى ".³

كما يقصد بها أيضا: " كل الاجراءات الجبائية التي تؤدي إلى تخفيف العبء الضريبي عبر إعفاءات هادفة و كذا تخفيض معدل الضرائب على الشركات و تحويله إلى ضريبة جماعية تمس المجتمع ككل

كما أنه يطلق أيضا على هذه الامتيازات مصطلح اقتصادي آخر هو " التحريض الضريبي " و الذي يمثل امتياز من نوع خاص ، حيث يعرف بأنه " تخفيض في معدل الضرائب ، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس ، فهذا الامتياز يمنح مساعدات مالية غير مباشرة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين قصد استقطاب رؤوس الأموال غير المستغلة أو المستغلة في مجالات أقل إنتاجا ".⁵

- 2- **خصائصها** : تعد الامتيازات الجبائية من الإجراءات المهمة التي تصمم في إطار السياسة المالية يستخدم بأسلوب هادف وتتضمن عدة خصائص أهمها :
- إجراء إختياري: أي أن للأعوان الاقتصاديين حرية الاختيار بين الاستجابة أو الرفض لما تحتويه برامج الامتياز و سياسة التحفيز ؛
 - إجراء هادف: فمثل هذه الإجراءات ليست بال تلقائية، فالمغزى من استعمالها هو توجيه الأعوان الاقتصاديين إلى النشاطات و القطاعات التي هي بحاجة إلى تطوير ؛

² ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 2011 ، ص 40 .

³ Mike PFISTER, Rapport d'OCDE une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement , paris , 2014, p13 .

⁴ Abdallah Alaoui , la compétitivité internationale stratégie pour les entreprises françaises édition Harmattan, paris , 2005, p30

⁵ مرسى السيد الحجازى، النظم و القضايا المعاصرة ، أليكس لتكنولوجيا المعلومات ، الاسكندرية ، مصر ، سنة 2004 ، ص 46 ، 47 .

- إجراء له مقياس: باعتبار أن الامتيازات اجبائية موجهة إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط ، ومكان إقامته والإيطار القانوني والتنظيمي للمستفيد، حيث يعتبر هذا شرط ضروري للاستفادة من المزايا ؛
- الوسيلة : والتي تستخدم لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية وهي تمنح تسهيلات وإعفاءات .
- 3- أهداف الامتيازات الجبائية : يهدف الامتياز الجبائي والذي تعنى به جميع الدول تقريبا إلى تسوية وتنظيم القانون الجبائي بشكل يكفل التوازن للمصالح المتقابلة قدر الإمكان ، وذلك من أجل تحسين عدالة النظام الجبائي من خلال مراعاة الأنشطة الاقتصادية والمكانة الاقتصادية للدولة ، إضافة على أنها تساعد في معالجة مشاكل التهرب الضريبي، كما أنها تهدف كذلك إلى :
 - زيادة تنافسية المؤسسات المحلية في الأسواق الخارجية ؛
 - تحقيق توازن الاستثمارات في جميع القطاعات ؛
 - توفير مناخ ملائم و مشجع لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛
 - تخفيف العبء الضريبي حتى تتمكن المؤسسات الاقتصادية من القدرة على التمويل الذاتي و تراكم رؤوس الاموال لديها ؛
 - تدعيم الهيكل الانتاجي و تحسين الانتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الانتاج ، و بالتالي تخفيض تكلفة الاستثمار مما يمنح فرصة لمنافسة المنتجات الاجنبية و العمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات ؛⁶
 - توسيع إطار التشغيل من خلال توفير موارد تسمح للأعوان الاقتصاديين بإعادة استثمارها في شكل فروع إنتاجية أخرى أو إنشاء مؤسسات جديدة .
- 4- العوامل المؤثرة على الامتيازات الجبائية :
 - يرتبط نجاح و تفعيل نظام الامتيازات الجبائية في أي قطاع على عدة عوامل منها :
 - العوامل ذات الطابع الجبائي: وتمثل تلك العوامل التي تؤثر على الامتيازات بشكل مباشر، حيث ترتبط بالتقنيات المستعملة و يمكن تحديدها في عدة نقاط :
 - طبيعة الضريبة محل الامتياز ، من خلال الدراسة الجدية للوعاء الضريبي بعد تمييزها إن كانت ضريبة مباشرة أو غير مباشرة ؛
 - شكل الامتياز ، و الذي يتحدد حسب اختلاف الأهداف منها الإعفاءات و التخفيضات ؛

⁶ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق ، مرجع سابق ، ص 118 .

- زمن وضع الامتياز، أي تحديد الوقت المناسب لها وعادة تكون قبل أو عند بداية نشاط المؤسسة لأنها تكون قد أنفقت أموال ضخمة أو هي بصدد إنفاقها على المشاريع .
- مجال تطبيق الامتياز، ويعنى تحديد الإطار العملى حيث توضع بعض المعايير والشروط المحددة ضمن قوانين الاستثمار قصد تحديد طبيعتها .

• **العوامل ذات الطابع غير الجبائي :** و يتجسد ذلك فى الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية

والقانونية الملائمة وقد حدد البروفيسور Bernard Venary هذا المحيط فى أربعة عناصر أساسية هي:

- العنصر الإداري ، حيث تتوقف فعالية الامتيازات الجبائية بعملية تفسير القوانين التى تنظمها وكيفية تطبيقها و اتباع الاجراءات الإدارية معينة تتميز بالكفاءة اللازمة قصد تحديد المشروعات التى تستفيد من هذه الامتيازات و متابعة تنفيذها ؛
- العنصر التقنى ، و يتمثل فى البنية الاقتصادية حيث يجب أن تتوفر على جميع الهياكل القاعدية الضرورية للاستثمار كخلق بيئة ملائمة و توفر هياكل تقنية متطورة ،
- العنصر السياسي ، فالاستقرار السياسي دور مهم فى توفير بيئة آمنة للمستثمر حيث أن الأحداث والتغيرات الداخلية التى تحدث فى البلد لها تأثير على إنجاح سياسة التحريض الجبائي .
- العنصر الاقتصادي ، و يتجسد ذلك فى توفير أسواق كافية و وجود شبكة اتصالات متطورة و مصادر كافية وتوفر اليد العاملة المؤهلة، أي الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية السائدة فى البلد الذى يسعى إلى ترقية قطاعاته من خلال تبني سياسة الامتيازات الجبائية.⁷

ثانيا : أشكال الامتيازات الجبائية و أهدافها :

يشكل الامتياز الجبائي بأشكاله العنصر الحيوي والتحفيزي الذى يهدف إلى تشجيع الادخار أو الاستثمار على النحو الذى يؤدي إلى نمو الانتاجية الوطنية من ناحية وزيادة القدرة التكاليفية للاقتصاد من ناحية اخرى، بالإضافة إلى زيادة الدخل الوطني نتيجة قيام مشروعات جديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة . وتتمثل أشكال الامتيازات الجبائية عموما فيما يلى :

- 1- **الإعفاءات والتخفيضات الجبائية :** تعد الاعفاءات الجبائية والتخفيضات استثناءا من النظام الضريبي العام بحيث تعمل على تخفيض الأعباء الجبائية عن المشروعات من أجل تحفيزها فى إطار القطاعات الاقتصادية .

⁷ محمد طاقة ، إقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الثانية ، الاردن ، سنة 2010 ، ص 115 .

- **الإعفاءات الجبائية :** تمثل الاعفاءات الجبائية إحدى أدوات السياسة الجبائية وتعرف بأنها " فن فرض الضريبة بشكل تعزز فيه فاعلية الاقتصاد وتضمن توزيعا عادلا للدخل، و هي إسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين لمبلغ الضرائب الواجب سدادها مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، وهذا ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة، ويكون ذلك حسب أهمية النشاط، حجمه ، موقعه الجغرافي، ونطاقه، وتتراوح مدة الإعفاء من سنتين إلى خمس سنوات " .⁸ وتمثل أهداف الإعفاءات الجبائية من خلال الاثر الفعال والتوجيهي للحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال :
 - **الاهداف الاقتصادية:** وتستخدم عادة لتوجيه الاقتصاد باتجاه معين وذلك بالتأثير في قرارات الانتاج والاستثمار والاستهلاك ويختلف هذا التأثير باختلاف كل دولة و مستوى تقدمها، و يمكن تحديد هذه الأهداف كما يلي :
 - ✓ تشجيع التصدير لسد فجوة التجارة الخارجية ؛
 - ✓ تحفيز الاستثمارات المحلية و الأجنبية ؛
 - ✓ تشجيع استخدام التكنولوجيات الحديثة و توظيف المزيد من اليد العاملة
 - ✓ تطوير المناطق النائية و تسريع وتيرة النمو بها ،
 - **الأهداف الاجتماعية :** تتعدد الأهداف الاجتماعية والتي تدفع بالحكومات لاستخدام الإعفاءات الجبائية و تاتي في مقدمتها مايلي :
 - ✓ إعادة توزيع الدخل بطريقة تضمن حق الطبقات الفقيرة في المجتمع وترفع من مستوى معيشتهم؛
 - ✓ تشجيع بعض النشاطات ذات الطابع النفعي الاجتماعي
 - ✓ و قد تقدم كذلك كأسلوب ترغيب ، كأن تقدم مثلا للمؤسسات التي توافق على اتباع بعض الإرشادات التي تخفف من التلوث البيئي؛
 - ✓ كذلك قد تمنح الإعفاءات لأسباب صحية كالإعفاءات الممنوحة للمواد ذات الاغراض الطبية .
 - **التخفيضات الجبائية:** و يقصد بها " إخضاع المكلفين غلى معدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة ، أو تقليص الوعاء الخاضع للضريبة مقابل إلتزامهم ببعض الشروط والمقاييس المحددة ضمن القوانين حيث تصنف التخفيضات الجبائية إلى:

⁸ عبد المجيد قدي ، دراسات في علم الضرائب ، الطبعة الاولى ، دار الجديد للنشر و التوزيع ، الاردن ، سنة 2011 ، ص

- **التخفيضات الجبائية الخاصة بالوعاء:** وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة، و يمكن أن تستند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية أو جزافية حسب مبلغ يحدده التشريع الضريبي ، وهذا ما يسمح للمكلف بتحقيق وفر ضريبي ناجم عن تغير المعدل الحدي للغضاض نحو الانخفاض من جهة و تقليص حجم المادة الخاضعة للضريبة و ذلك عندما يكون المعدل تصاعديا أو تناسبيا .

- **تخفيضات الضريبة الخاصة بالمعدل:** ويعني ذلك إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الجبائي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلا من المعدل العادي على أرباح الشركات.⁹

2- **العفو الضريبي:** تعمل العقوبات الضريبية المرتفعة أحيانا على عدم القدرة على تنفيذها مما قد يؤدي إلى فقدان مصداقية التشريعات الحكومية، و يعرف العفو الضريبي عموما على أنه : " برامج تمنح فرصة جديدة للمولين لدفع الضرائب الماضية دون أن يكونوا موضوعا للعقاب ". كما يعرفها Andreoni على أنه " يسمح للأفراد و المؤسسات بدفع ضرائبهم السابقة غير المصرح بها دون ان يكونوا موضوعا لعقوبات مالية كلية أو جزئية و يكونوا ذلك عادة عند اكتشاف ممارسات التهرب الضريبي " .¹⁰

وتتمثل أهداف العفو الضريبي عادة فيما يلي :

- **زيادة الحصيلة الضريبية للدولة:** تسعى الحكومات إلى زيادة الحصيلة الضريبية لها من خلال جمع حصائل كانت خارج سيطرة النظام الجبائي، وهذا من خلال إزالة مبلغ العقوبات عن عاتق المولين ، والمشكل الذي يطرح نفسه هنا هو كيفية قياس مدى تحقق هذا الهدف إذ من الصعب تقدير المبالغ العائدة من العفو الضريبي خلال الفترة العفو وهذا في المدى القصير أما في المدى الطويل فإن هذه الزيادة يمكن أن تتحقق بتوسيع الوعاء الضريبي، لكون المولين المستفيدين من العفو بإمكانهم جذب ممولين آخرين كانوا خارج دائرة الامتثال الضريبي .

- **دعم النمو الاقتصادي:** يهدف العفو الضريبي إلى جذب رؤوس الأموال إلى الاقتصاد قصد رفع معدل النمو ، و يكون ذلك بإعادة إدماج رؤوس الأموال العاملة في دائرة الاقتصاد الرسمي من جهة ، وعودة الأموال المهاجرة إلى الخارج من جهة أخرى ، فمثلا قد قدرت الحكومة الإيطالية بمناسبة تقديم مشروعها للعفو الضريبي سنة 2009 أن حجم أموال

⁹ نفس المرجع السابق ، ص 120 .

¹⁰ Agnès Bérassy-Quééré et autre, politique économique, édition de Boeck Bruxelles, 2004 , p 112.

الإيطاليين بالخارج يقارب 600 مليار أورو حيث يمكن أن يساهم العفو الضريبي في إعادة ما لا يقل عن 80 مليار أورو منها .

3- **تأجيل الضريبة:** وهي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة ، وإنما ستدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة، وإن تأجيل تحصيل الضريبة في فترة ما من شأنه أن تدعم عائدات المبيعات والتي يمكن أن ينتج عنها أرباح، وهذا الامتياز يمنح من أجل تفادي بعض الظواهر مثل التهرب الضريبي كذلك تهدف من خلاله إلى تشجيع بعض القطاعات و منح فرصة للمشروعات التي لا تتلقى إعفاءات أو تخفيضات في تلك الفترة .

4- **القرض الضريبي:** يمثل القرض الضريبي حق قابل للتحميل على ضريبة أخرى، فهو عبارة عن " إمتياز ضريبي يتعلق بفترة من المكلفين الذين يتمتعون بشروط خاصة ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذا بعين الاعتبار القواعد الضريبية السارية المفعول، فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة بحيث لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي لا يتغير تبعا لسلم الاقتطاع الضريبي .

5- **ترحيل الخسائر ونظام الاهتلاك:** يحق للمكلف ترحيل الخسائر التشغيلية المعدة للأغراض الضريبية بحيث لا تكون ناتجة عن نشاط غير خاضع للضريبة أو التي يتكبدها خلال فترة الإعفاء الضريبي، أي ترحل إلى السنوات الضريبية التي تلي سنة الخسائر وذلك بتخفيض أرباح السنوات التالية إلى أن يتم استرداد كامل الخسائر المتراكمة دون التقيد بمدة محددة على أن يكون الحد الأقصى المسموح بحسمه في كل سنة ضريبية نسبة من الربح السنوي وفقا لإقرار المكلف وعادة تكون 25 % .

و تشكل هذه التقنية وسيلة لامتناع الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة ، و هذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة .¹¹

- أما نظام الاهتلاك فهو يعتبر مسألة مهمة و ذلك نظرا لتأثيره المباشر على قيمة الأرباح والدخل وذلك من خلال حساب القسط السنوي، ويعتبر الاهتلاك من التكاليف القابلة للخصم من الدخل الخاضع للضريبة ويقصد بالاهتلاك " التسجيل المحاسبي للخسائر التي تتعرض لها الاستثمارات و التي تندهور قيمتها مع الزمن من أجل إظهارها بقيمتها الصافية في الميزانية "، فحسب نظام الاهتلاك المطبق تكون الضريبة المفروضة أقل على المؤسسة كلما كان القسط كبيرا .

¹¹ ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، سنة 2006 ، ص 111 .

6- المعدلات التمييزية : و يقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوى على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في التنمية الاقتصادية ، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار .

ثالثا : التنوع الانتاجي و عوامل إنجاحه

ينصرف معنى التنوع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد ، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرة الانتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضى الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية ، و هو يقوم على مدى الحاجة للارتقاء بواقع عدد من القطاعات الوطنية تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنوع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.¹²

1- تعريف التنوع الانتاجي و أهم قواعده: يعرف التنوع الانتاجي على أنه " عملية تهدف إلى تنوع

هيكل الانتاج و خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى و قادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدى العاملة الوطنية وهذا ما سيساهم في رفع معدلات النمو في المدى الطويل " .¹³

كما يعرف أيضا على أنه " استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة و تطوير البنى التحتية و الاستثمار في المجالات ذات الانتاج الحقيقي " .¹⁴ و يشترط فيه توفر قاعدتين اساسيتين هما :

- القاعدة الأولى: وتعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط ، فمثلا كان للوفرة النفطية في بلدان الخليج العربي دور مهم في تنمية مصادر الدخل البديلة ومن البديهي أن تؤدي هذه الثروات التي لديها إلى تحقيق تراكم للفوائض المالية ، غير أن الأمر المهم هنا هو تأثير هذه الفوائض في قدرات البلدان من خلال شكلان أولهما مباشر يتعلق برفع القدرة المالية بالاعتماد على بدائل للثروات في توليد الناتج المحلي، أما الأثر الثاني فهو غير مباشر ويتصل بتأثير الفوائض في رفع قدرات المستثمرين المحليين ؛

¹² عاطف لافي مرزوق ، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، جامعة الكوفة ، العدد 24 ، سنة 2013 ، ص 7 .

¹³ مؤتمر العمل الدولي ، التقرير الخامس حول " مهارات من اجل تحسين الانتاجية ونمو العمالة و التنمية " ، مكتب العمل الدولي ، الدورة 97 ، الطبعة الاولى ، 2008 ، ص 05 .

¹⁴ عاطف لافي مرزوق، مرجع سابق ، ص 10 .

- القاعدة الثانية : قاعدة الموارد ، وتنصرف على مدى توفير الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى فعال وحقيقي من التنوع ، باعتبارها ذات شأن عال في تحقيق الأرضية المناسبة في المستقبل للحد من الاعتمادية على المورد الريعي و رفع درجة تنوع القاعدة الانتاجية .
- 2- عوامل نجاح عملية التنوع الانتاجي: لقد ركزت معظم الدول الناجحة في هذا المجال على تقديم حوافر وامتيازات لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات و دعم العمالة في اكتساب المهارات اللازمة للحصول على وظائف فة هذه المجالات، بالضافة إلى التركيز على إيجاد بيئة إقتصادية مستقرة و مناخ مواتى لممارسة الأعمال ، و قد كان على هذه الدول القيام بما يلي :
- الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الانتاجية : أوضحت التجربة المبكرة لكل من ماليزيا و المكسيك و أندونيسيا أن إحلال الواردات أو الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة أسفر عن وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة و محدودة النطاق المتاح لتحسين الدخل والانتاجية ، ومع قيام هذه الدول بتغير منهجها والذي كان يعتمد في الأساس على قاعدة تكنولوجية منخفضة ، تمكنت من زيادة تطوير حجم صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت على النهوض بمستوى التكنولوجيا واستخدمت دعم الصادرات والشركات بين القطاعين العام والخاص بمختلف أشكال الدعم منها تقديم إمتيازات ضريبية وذلك من أجل إقامة شركات جديدة وتعزيز المهارات التكنولوجية في قطاعات محددة .
 - إنشاء روابط أفقية و رأسية تقوم على التجمعات الصناعية : يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة على زيادة إمكانات التوظيف في قطاع معين، وإن كان يتعين أكثر الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية و مراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية ، وقد دخلت ماليزيا مجال إنتاج المطاط و زيت النخيل والأنشطة المتممة له من أجل إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجية، أما المكسيك فقد أنشأت روابط حول صناعة السيارات .
 - استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا: في الثمانينات من القرن الماضي بدأت أندونيسيا تجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق حرة ، وتقديم الحوافر الجبائية وتخفيض القيود الجمركية والحوافز الجمركية، و تم تنفيذ سياسات مماثلة في ماليزيا

والمكسيك ، وساهم الانضمام إلى إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سهل عملية تطوير قطاع السيارات.¹⁵

● **إستخدام دعم الصادرات والحوافز الجبائية وتوفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على رواد الأعمال :** لا سيما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يمثل الدخول في قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص، ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والامتيازات الجبائية بعض المساعدة في تخفيف المخاطر على رواد الصناعات والاعمال، بالإضافة إلى ذلك يمكن تخفيف المخاطر من خلال عمليات التمويل والدعم من بنوك التنمية وصناديق الاستثمار ، وهيئات تشجيع الصادرات .

● **الاستثمار في تكوين وتدريب العمالة الماهرة:** حيث يتطلب إنشاء تجمعات صناعية وجود راسمال كافي ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات كل قطاع ، فعلى سبيل المثال ركزت ماليزيا و المكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها وذلك برعاية جهات أجنبية متمكنة و ذات كفاءة عالية و بمرور الوقت بدأت تحصد ثمرة هذا الاستثمار حيث تمكنت من تكوين قوة بشرية عاملة عالية المهارات .

لذلك ومن أجل الوصول إلى نتائج فعالة من خلال تنويع الاقتصاد الوطني لا بد من السير على نفس نهج الدول التي حققت نجاحات مهمة على مستوى مختلف القطاعات و قد كان للامتيازات الجبائية الممنوحة دورا مهما في ذلك ، لذلك آثرنا في هذا البحث على ضرورة تسليط الضوء على نظام الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر و دوره في تشجيع عملية التنويع الانتاجي الوطني .

رابعا: نظام الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر:

لقد اتسم النظام الجبائي الجزائري إلى غاية 1992 بعدم الاستقرار ، و قد مثلت سنة 1993 في الجزائر سنة التحول الصريح نحو إقتصاد السوق من الناحية التشريعية والقانونية، حيث تم إقرار في هذه السنة العديد من القواعد القانونية و النصوص التشريعية التي رسخت سياسة تحرير الاقتصاد المعلن عنها منذ نهاية الثمانينات . و لقد صدر سنة 1993 نصاب تشريعيان الأول يكمل و يغير قانون التجارة الصادر عن سنة 1990 ، والثاني هو المرسوم التنفيذي 93-12 المتضمن لقانون الاستثمار، وظهرت الامتيازات الجبائية ابتداء من هذا المرسوم كعامل مهم في تشجيع الاستثمارات المنتجة بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة، حيث أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام والإمتيازات الواردة في قانون النقد والقرض ، وكذا فيما يخص

¹⁵ نشرة إلكترونية لصندوق النقد الدولي ، هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع إقتصاديات الخليج ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، 22 سبتمبر 2014 ، ص ص : 2 - 3 .

عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين وبين الاستثمار العام والخاص، وتهدف الامتيازات التي تضمنها المرسوم التنفيذي 93-12 إلى ما يلي :¹⁶

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف التعقيدات السابقة و تقديم ضمانات و امتيازات جبائية وجمركية ؛
- التأكيد على تحويل الأرباح و رأس المال و الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ؛
- إنشاء هيئة و كالة ترقية و متابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على توجيه و دعم المستثمرين و متابعتهم، بالإضافة إلى القيام بالدراسات و البحوث لاستغلال فرص التعاون و الشراكة في المجالات التقنية و المالية و كذا العمل على التعريف بفرص و فوائد الاستثمار من خلال الندوات و المؤتمرات .
- 1- الامتيازات الضريبية للاستثمارات المنتجة : تتسم قوانين المالية بالتغير باستمرار كل سنة مالية ، فقد تم إلغاء كل الأحكام السابقة و تناول صورة مباشرة للامتيازات الجبائية ضمن الأمر 01-03 و تعديله ضمن الأمر 06-08 إلى غاية الأمر 10-01 و الذي ثبتت فيه عدة إمتيازات إضافة إلى تعديل عدة قوانين مالية ، و الذي يوضح في نظامين هما :¹⁷

- النظام العام
- النظام الاستثنائي
- ✓ الامتيازات الجبائية التي تخص النظام العام : و تخص فترتي الإنجاز والاستغلال، على النحو التالي :

- فترة الإنجاز: و تقدم فيها مجموعة من الإعفاءات منها ،
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية (يكون إعفاء كلي أو جزئي للضريبة العقارية لفترة 10 سنوات، كما يعتمد على مكان توطين المشروع).
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المستورة غير المستثناة و التي تدخل مباشرة في الاستثمار (و في بعض الهيئات تمنح تخفيض 5%)
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) للسلع و الخدمات غير المستثناة و التي تدخل مباشرة في الاستثمار .
- الإعفاء ضريبة عقود التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة

¹⁶بابا عبد القادر ، الامتيازات الجبائية و دورها في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر ، المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية ، جامعة المدية ، العدد 02 ، سنة 2014 ، ص ص : 11 - 12 .

¹⁷ عفيف عبد المجيد فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، سنة 2013 ، ص 195 .

● فترة الاستغلال : حسب المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة ، و في إطار أجهزة الدعم الممنوحة للنشاطات يتعين إعادة استثمار 30 % من حصة الامتيازات الموافقة للإعفاءات و التخفيضات في أجل 4 سنوات كشرط لمنح الإعفاء و تتمثل في :
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP ؛

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS

و تكون مدة الإعفاء في فترة الاستغلال عادة تتراوح من سنة إلى 3 سنوات ، مع إمكانية تمديدتها إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشأ أكثر من 100 منصب عمل عند إنطلاق المشروع .

✓ الإمتيازات الجبائية التي تخص النظام الاستثنائي : و تتمثل أساسا في :

● المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة : و تستفيد من نفس

الامتيازات الممنوحة في النظام السابق مع بعض الإضافات :

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة تشمل كل السلع التي تدخل مباشرة في الاستثمار سواءا كانت خاضعة للضريبة أم لا

- الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة لكل السلع المستوردة التي تدخل في إنجاز الاستثمار

● الاستثمارات المنجزة في المناطق التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني :¹⁸

- فترة الإنجاز : و تكون لمدة أقصاها 5 سنوات ، و تشمل مايلي :

- إعفاء من الحقوق و الرسوم و الضرائب و غيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناء سواء عن الإستيراد أو السوق المحلية للسلع و الخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار .

- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للانتاج .

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات

- الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للانتاج .

- فترة الاستغلال : و تكون لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة المشروع في الاستغلال التي

تعددها المصالح الجبائية و تخص الإعفاء من الرسم على النشاط المهني و الإعفاء من الضريبة على أرباح

الشركات IBS .

2- الإمتيازات الضريبية لترقية التصدير : و تتمثل أساسا في :

- الإعفاء الدائم من الضريبة على الأرباح للمؤسسات و إلغاء شرط إعادة استثمار أرباحهم و عائدهم

، بالنسبة لعمليات انتاج السلع و الخدمات الموجهة للتصدير ؛

¹⁸ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الموقع الإلكتروني : <http://www.andi.dz>

- الإعفاء من القاعدة الضريبية الرسم على النشاط المهني لرقم الأعمال المحقق في التصدير و لا يدمج ضمن رقم الأعمال الذي يؤخذ كقاعدة لحساب الضريبة على النشاط المهني
- إلغاء الدفع الجزائي
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات البيع و التي تتعلق بالسلع المصدرة
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للبضائع المستوردة من طرف المصدر و المخصصة إما للتصدير أو إعادة تصديرها على حالها أو لإدخاله في صنع السلع المعدة للتصدير

خامسا : أثر الإمتيازات الجبائية على إستراتيجية التنويع الانتاجي بالجزائر

لقد مر الإقتصاد الجزائري خلال العقود السابقة بمراحل متعددة فيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي إنتاج القيمة المضافة، لذلك فحتمية تنويع الإقتصاد الجزائري أمر لا مفر منه و ذلك لتقليل من الإعتماد على مورد النفط الوحيد وتقليل التبعية للاسواق الخارجية ، و دعم القطاعات غير النفطية وهي إحدى الضرورات الاقتصادية للإندماج في الإقتصاد العالمي دون الاعتماد على قطاع المحروقات، ومع الأزمة الاقتصادية العالمية أصبح تحسين الانتاج خارج قطاع المحروقات الهدف الأول في هذه المرحلة من التنمية الاقتصادية في الجزائر و عادة ما يكون لجهود التنويع الإقتصادي ثلاثة أهداف رئيسية متداخلة هي تثبيت النمو الاقتصادي (أي إستقرار معدلات نمو الناتج المحلي) ، توسيع قاعدة الإيرادات ، و رفع القيمة المضافة القطاعية .

ومنذ بداية الألفية الثالثة قامت الجزائر بوضع إستراتيجية للتنمية والتطوير والتي تهدف من خلالها إلى خلق إطار جديد ضمن الإقتصاد الوطني ، وقد رافقته بعملية تنظيم و تجديد لسياسة الجبائية و توفير الامتيازات لدعم أهدافها المنشودة والمخطط التالي يوضح مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر :

و قد أدرج قانون المالية المعمول به مؤخرا إجراءات جديدة تحث على الاستثمار في قطاع الصناعة وذلك في إطار مواصلة جهود الدولة الرامية إلى تشجيع الاستثمار المنتج و تنويع الإقتصاد الوطني، وفق للمخطط الرابع للتنمية وقد توسعت الجزائر في سياستها الجبائية من خلال استثناء الاستثمارات المنتجة من تطبيق بعض الشروط مثل كيفية التنازل عن الأراضي التابعة للدولة التي تكون موجهة لإنجاز مشاريع إستثمارية، و بعية تشجيع المؤسسات التابعة للقطاع الزراعي أيضا تعتمد الدولة منح مزايا جبائية ومكافآت و تحفيزات خصصتها السلطات العمومية و التي تتمثل أساسا في :

- IRG : تعفى بصفة دائمة الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور مدة 10 سنوات ، و كذلك الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية في الأراضي المستصلحة حديثا أو في المناطق الجبلية و ل 3 سنوات في المناطق الواجب ترفيتها .¹⁹
- IBS : إعفاء دائم على الإيرادات المحققة من الانتاج الزراعي .
- TVA : إعفاءات مؤقتة للمواد و التجهيزات الفلاحية المكتتاة و ذلك حسب القرض الإيجاري
- الرسم العقارى : تعفى بشكل دائم كل الاستثمارات الفلاحية مثل الحظائر و أماكن العمل الفلاحي تعتمد الحصيللة الضريبية في الجزائر و بشكل كبير على الجباية البترولية إذ نادرا ما تقل حصيلتها عن 60 % من الإيرادات الجبائية ، أما بالنسبة لحصيللة الضرائب المباشرة فهي تساهم بنسبة ضعيفة في الإيرادات الضريبية و تشمل الضريبة على الأجرور و المرتبات و الضريبة على الدخل لباقي الفئات و الضريبة على أرباح الشركات بالإضافة على ضرائب مباشرة أخرى ، و رغم التصاعد النسبي الذى تعرفه سنويا تبقى مساهمتها من الحصيللة الضريبية متواضعة إذ لم تتجاوز في أحسن الحالات نسبة 25 % ، و حتى حصتها ضمن الجباية العادية خارج قطاع المحروقات تبقى متواضعة بأقل من 45 % ، كما هو موضح في الجدول أدناه :
- الجدول رقم 1 : الأهمية النسبية للضرائب المباشرة في الحصيللة الضريبية في الجزائر للفترة (2001 - 2012) :

مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات الضريبية العامة												
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
%	7,9	8,1	9,2	10,1	10,9	14,7	14,9	12,3	15,2	20,1	22,5	22,8
مساهمة الضرائب المباشرة في الجباية العادية خارج قطاع المحروقات												
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
%	24,5	24	18,8	25,3	26,1	33,7	33,7	34,5	40,4	43,7	44,3	44,5

¹⁹ Ministère des finance, la direction générale des impôts , disponible sur le site : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على : www.dgppmf.gov.dz consulté le : 06/02 /2018

إن التوسع في الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المرتبطة بالحروقات يعد من أهم الأهداف التنموية التي تسعى الدولة الجزائرية جاهدة لتحقيقه، وقد ركزت بذلك على جانب الامتيازات و التحفيزات الجبائية في مختلف القطاعات الاقتصادية ، فالنمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا بوجود هيكل إقتصادي سليم و متكامل، و من بين الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها في ظل سياسة تنويع الانتاج الوطني مايلي:

1- توسع نطاق الاستثمارات الوطنية والأجنبية : منذ بداية المخطط الثالث ظهرت فرص استثمارية

معتبرة في مختلف القطاعات والناجحة عن البرنامج الاستثماري الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار، وفيما يلي نوضح حصيلة الاستثمارات المصرح بها و ذلك إلى غاية سنة 2015 .

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أن الوكالة الوطنية للاستثمار تولي إهتماما كبيرا بتشجيع و ترقية الاستثمار المحلي في حين تبقى نسبة الاستثمار الأجنبية والاستثمارات بالشراكة ضعيفة جدا ولعل السبب الرئيسي في ذلك مناخ الاستثمار في الجزائر والذي لا يشجع على توافد المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى عدة عوامل سياسية وإقتصادية أخرى. ويتم توزيع حصيلة الاستثمارات لسنة 2015 حسب القطاعات الاقتصادية كما يلي :

الجدول رقم 02 : التوزيع القطاعي للاستثمارات في الجزائر لسنة 2015

القطاع	عدد المشاريع	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	244	3,07	5144	3,59
البناء	2124	26,72	69772	48,68
الصناعة	1468	18,47	21449	14,96
الصحة	134	1,69	3546	2,47
النقل	2572	32,35	13710	9,57
السياحة	232	2,92	12860	8,97
الخدمات	1176	14,79	16849	11,76
المجموع	7950	% 100	143330	% 100

المصدر : www.andi.dz consulté le : 06/02 / 2018

و يتضح من الجدول السابق بأن قطاع النقل يحتل المركز الاول من حيث عدد المشاريع و حجم الاستثمارات بنسبة 32,35 % من إجمالي الاستثمارات ، و يليها قطاع قطاع البناء و الصناعة في المرتبة الثانية و الثالثة

بنسب تقدر ب 26,72 % و 18,47 % على التوالي و تتوفر هذه القطاعات الثلاثة على أكبر عدد لمناصب الشغل بالجزائر يليها قطاع الخدمات و الزراعة و السياحة .

2- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات :

تعتبر ترقية الصادرات و تنويعها من أهم الأهداف التي تصبوا إليها الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت فيها منذ التسعينات ، ولذلك فقد وضعت الجزائر إطارا قانونيا ينظم عملية التصدير خارج قطاع المحروقات والذي يحتوي على مجموعة من التسهيلات على المستوى والضريبي و الجمركي :

✓ **التسهيلات الضريبية :** حيث يتم منح إعفاءات ضريبية النشاطات التصدير على الأساس التالي

:

- لا تدخل في رقم الأعمال الذي تفرض عليه ضريبة على النشاط المهني كل من عائدات عمليات البيع ، تكاليف النقل ، الوساطة المتعلقة بالبضائع أو السلع الموجهة للتصدير مباشرة .
- تستفيد من إعفاء دائم من الضريبة على أرباح الشركات IBS ، العمليات المدرة للعملة الصعبة و لاسيما عمليات البيع الموجهة للتصدير .
- تعفى من الرسم على القيمة المضافة TVA عمليات البيع المتعلقة بالبضائع المصدرة من مصدر وطني ، إضافة إلى عمليات الشراء للبضائع المستوردة و المخصصة إما لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير

✓ **التسهيلات الجمركية :** و تتمثل من خلال :

- توفير حوافز جبائية و مالية و إدارية
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) بالنسبة للصادرات التي تتم بالطرق البرية
- تفعيل الدفتر ATA بعمدة صلاحية 01 سنة ، و هو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات و كذا للمشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج و يسلم من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة . CACI

- إمكانية التصريح المسبق و تقديم البيانات قبل وصول البضائع .

- إمكانية الدفع و التسديد الجمركي عن بعد من خلال زيارة الموقع الخاص بذلك .

و فيما يلي لأهم السلع المصدرة بالجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من 2013 - 2016

الجدول رقم 03 : الصادرات خارج قطاع المحروقات من 2013 – 2016 (الوحدة مليار دولار)

السنوات	المواد النصف مصنعة	السلع الغذائية	المواد الخام	سلع التجهيزات الصناعية	المواد الاستهلاكية غير الغذائية
2013	1458	402	109	28	17
1014	2350	323	110	15	10
2015	712	136	39	7	5
2016	519	115	31	19	7

المصدر الوكالة الوطنية لإنعاش التجارة الخارجية

تعتبر المواد نصف المصنعة أكثر المواد المصدرة في الجزائر ، تليها السلع الغذائية و المواد الخام ، حيث تسعى الحكومة إلى التركيز على تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل ، و قد أدركت مع الأزمة البترولية الحالية و تماوى أسعار النفط أن تنويع الصادرات الوطنية أصبح أمرا حتميا و أحد أهم الرهانات و التحديات التي يجب كسبها كبديل لصادرات المحروقات و تنويعها بصادرات (صناعية و زراعية) لا سيما في ظل تطويرها كميا و نوعيا لهذه المنتجات .

3- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار تنمية القطاعات المنتجة :

تسعى الجزائر خلال السنوات الأخيرة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عمومية كانت أم خاصة ، من أجل ترقية الانتاج الوطني و إنعاش القطاع الصناعي ، و تعبر عملية الدعم و تنمية هذه المؤسسات في مختلف المجالات إلى سعي المجتمع الدائم نحو الاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية عن طريق تحويلها إلى منتجات أرقى تحقق أقصى قيمة مضافة ممكنة و بأقل التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية.²⁰

و بناء على مبتغى الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين قدرتها الانتاجية و التنافسية أعدت برنامجا وطنيا يهدف إلى تخفيف الأعباء الجبائية و إجراءات محفزة على الاستثمار ، و تمثلت أساسا فيما يلي :

- تخفيض الضرائب على أرباح الشركات بنسبة 15 % لصالح المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا .
- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20 % لصالح المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب .

²⁰ الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، التمويل الثلاثي ، في إطار إنشاء مؤسسا صغيرة و متوسطة : تاريخ الإطلاع : 02 / 07 /

- كما تم تحديد²¹ : الإعفاءات المؤقتة من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات ، إعتبارا من بداية النشاط لفائدة مؤسسات رأسمال الخطر و ذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات .
- تقليص IRG و IBS بنسبة 50 % على الاستثمارات المتواجدة في ولايات الجنوب لمدة 5 سنوات .
- تعديل الإقطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات .
- الإعفاء المؤقت من IRG و IBS و TAP لمدة 5 سنوات ، و منح تخفيض قدره 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية .
- الإعفاء من جميع الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله و من كل إخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث و التطوير التي تم إقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة عند إنشاء مصلحة مختصة في البحث و التطوير من طرف المؤسسة .

الخاتمة :

يتضح لنا من خلال هذا البحث أن الإمتيازات الجبائية هي أحد الأدوات الفعالة التي تستخدمها الدولة لدعم الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات ، فتعتبر الإمتيازات الجبائية دعم مالى غير مباشر يسهم في إحداث آثار مرغوبة و هادفة في إطار ترقية و تنويع الانتاج الوطني ، و نظرا لارتباط الإقتصاد الجزائري إرتباطا وثيقا بقطاع المحروقات و الذى يتأثر و بصورة مباشرة بالأسواق العالمية مما قد يؤثر سلبا على إستقرار الإقتصاد الوطني . لذلك فقد أصبحت إستراتيجية تنويع الأنشطة الانتاجية في الوقت الراهن ضرورة حتمية لتحقيق الإنطلاقة الاقتصادية المنشودة خارج دائرة الإقتصاد الريعي ، لذلك فقد عمدت الحكومة إلى تقديم التسهيلات و التحفيزات و الامتيازات الجبائية لتحسين أداء القطاعات الانتاجية و زيادة الاستثمار في القطاعات المنتجة و ترقية و تنويع الصادرات ، خاصة و أن هذه المجالات تساهم بشكل كبير في دعم سياسة التشغيل بالجزائر ، و تتضح العلاقة بين الإمتيازات الجبائية و التنويع الاقتصادي من خلال :

- تساهم الامتيازات الجبائية الممنوحة في دعم القطاعات المنتجة و تحقيق مستويات مرغوبة لتشجيع التنويع الانتاجي في جميع المجالات
- يتسم الواقع الاقتصادي بالتغير المستمر نظرا للظروف المحيطة به ، و السياسة الجبائية جزء مهم تستخدمها الدولة لاحتداث تغيرات إيجابية و استهداف التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية
- يعد الجهاز الجبائي محورا أساسيا في أي دولة تستخدمه لتفعيل دور الشباب في الاستثمار مما يحقق التنمية الاقتصادية الوطنية .

²¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المادة 12 ، قانون رقم 16-09 ، العدد 46 ، الصادر في 03 ديسمبر 2016 ،

- عمدت الجزائر إلى بناء سياسة جبائية فعالة و التوسع في القوانين المالية و استحداثها كل سنة لتوفير امتيازات و تحفيزات تحقق من خلاله قفزة نوعية في إيطار تنويع الانتاج خارج قطاع المحروقات حيث تبين إستراتيجيات و مخططات تنموية لتشجيع الاستثمار و التصدير و تقليص مستويات البطالة .
- اهتمام الجزائر بتشجيع الاستثمار المنتج من خلال انشاء مجموعة من المؤسسات و الهيئات التي تعمل على الإشراف و المراقبة و منح الامتيازات اللازمة .

قائمة المراجع :

- 1- بابا عبد القادر ، الامتيازات الجبائية و دورها في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر ، المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية ، جامعة المدية ، العدد 02 ، سنة 2014 .
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المادة 12 ، قانون رقم 16-09 ، العدد 46 ، الصادر في 03 ديسمبر 2016 .
- 3- عاطف لافي مرزوق ، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد و الدلائل ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، جامعة الكوفة ، العدد 4 ، سنة 2013.
- 4- عبد المجيد قدي ، دراسات في علم الضرائب ، الطبعة الاولى ، دار الجديد للنشر و التوزيع ، الاردن ، سنة 2011 .
- 5- عفيف عبد المجيد فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، سنة 2013.
- 6- محمد طاقة ، إقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، الاردن ، سنة 2010.
- 7- مرسى السيد الحجازي، النظم والقضايا المعاصرة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات ، الاسكندرية ، مصر ، سنة 2004 .
- 8- مؤتمر العمل الدولي ، التقرير الخامس حول " مهارات من اجل تحسين الانتاجية ونمو العمالة والتنمية " ، مكتب العمل الدولي ، الدورة 97 ، الطبعة الاولى ، 2008 .
- 9- ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، سنة 2006 .
- 10- ناصر مراد ، الاصلاح الضريبي في الجزائر و آثاره على المؤسسة و التحرير الضريبي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1996 .
- 11- ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 2011.
- 12- النشرة إلكترونية لصندوق النقد الدولي ، هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع إقتصاديات الخليج ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، 22 سبتمبر 2014 .
- 13- Abdallah Alaoui ,la compétitivité internationale stratégie pour les entreprises françaises. édition Harmattan, paris , 2005
- 14- Agnés Bérassy-Quéré et autres, politique économique, édition de Boeck Bruxelles, 2004
- 15- Mike PFISTER, Rapport d'OCDE une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement, paris , 2014 .

16- Ministère des finances, la direction générale des impôts , disponible sur le site : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

مواقع الانترنت :

17- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الموقع الإلكتروني : <http://www.andi.dz>

18- <http://www.elkhabar.com/ar/économie>

www.dgppmf.gov.dz

19- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، التمويل الثلاثي ، فى إطار إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة :

www.ansej.org.dz